

مظاهر تحول الإدارة الإلكترونية من التعريف التقليدي إلى التعريف الحديث

Manifestations of the E-Government Transformation
From the Traditional Definition to the Modern Definition
المؤلف الأول: الدكتورة حزاب نادية

أستاذة محاضرة قسم ب

جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية

nadia.hazzab@univ-saida.dz

المؤلف الثاني: الدكتورة هني رشيدة
أستاذة متعاقدة

جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية

henniracha81@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025 / 07 / 05 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 27 تاريخ النشر: 2025 / 11 / 06

الملخص :

قاد الانتشار المتزايد لتقنيات الاتصال الحديثة المتمثلة أساسا في الحاسب الآلي وشبكة الانترنت بخدماتها المتعددة إلى تركيز الكثير من الدول لطاقتها وإمكانياتها للاستفادة من هذه الشبكة، ولم يعد أمامها لأجل مواكبة العصر من خيار سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، هذه الأخيرة التي أحدثت تطورات هائلة وملفتة في مسار تحسين الخدمة العمومية سواء على مستوى الأفراد الذين يرغبون في الحصول على خدماتهم بصورة أكثر تطورا وبسرعة ودقة عالية، أو على مستوى الهيئات والمؤسسات القائمة على تقديم تلك الخدمات، لذلك فقد ارتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف مختلف الهيئات الإدارية بظهور مفهوم حديث هو الإدارة الإلكترونية الذي تجسد الحصلة التي خرجت بها بعض الدول من أجل زيادة كفاءتها من حيث ربط المواطن بمختلف أجهزتها

بغية الحصول على الخدمات الإدارية بمختلف أنواعها بشكل آلي، بالإضافة إلى قيام الإدارة ذاتها بمختلف أنشطتها باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات لخفض الكلفة وتحسين الأداء، لتحقيق أهداف أساسية كترقية النشاط الإداري ودعم ركائز الحكم الراشد، ومكافحة الفساد بأنواعه، القضاء على البيروقراطية وغيرها.

الكلمات المفتاحية : الادارة الالكترونية، التحول، المعوقات، القرار الالكتروني، العقد الالكتروني.

Abstract:

La diffusion croissante des technologies modernes de communication, représentées principalement par l'ordinateur et l'Internet avec ses multiples services, a conduit de nombreux pays à concentrer leurs énergies et leurs capacités pour bénéficier de ce réseau, et afin de rester en phase avec leur temps, ils n'ont pas d'autre choix que de s'orienter vers la société électronique et la technologie numérique, cette dernière a entraîné des développements énormes et remarquables dans le processus d'amélioration des services publics, que ce soit au niveau des individus qui souhaitent obtenir leurs services d'une manière plus sophistiquée, plus rapide et plus précise, ou au niveau des organismes et des institutions qui fournissent ces services, de sorte que l'utilisation de la technologie de l'information a été associée à l'utilisation de la technologie de l'information.

Keywords: E-administration, transformation, obstacles, e-décision, e-contrat.

المقدمة :

تعد الإدارة الالكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية التي عرفتھا السنوات الأخيرة و باتت تشغل حيزا واسعا من العمليات الإدارية و مستقبلها ولكن تطبيقها يبقى حبيس الوعي و الإدراك و الاستعداد النفسي لطبيعة التحول و ضرورته، إضافة الى الإمكانيات البشرية و المادية لتتأقلم مع الظروف البيئية المحيطة و المناخ الإداري الملئم لهذا التحول.

إن توجه الحكومات الى تسيير مؤسساتها على تقنية تساعد على غرس هذه الثقافة بين الأفراد يعينهم على تجنب حالة الضعف التقني و التخوف منه التي يعيشها الأفراد في المجتمعات.

و ينعكس الأخذ بالتقنية الالكترونية التخلص من اهدار الساعات و الفرص الضائعة و الروتين، كلها عوامل تقف حبر عثرة أمام سير الملفات أياما و أسابيعا و ربما شهورا، على خلاف التقنيات الالكترونية التي تقفز بها الى الحواسيب لإنجازها في وقت قصير ، و في ظل السيادة التقنية التي تسعى الحكومات الواعية الى بسط استعمالاتها لتغطي ربوع وطنها.

في كل الأحوال، فقد جلبت الإدارة الالكترونية معها تغيرات جذرية في الأسواق و الصناعات و المجتمعات و قبلها تغيرات

مظاهر تحول الادارة الالكترونية من التعريف التقليدي إلى التعريف الحديث

في نظريات الإدارة و التنظيم و أدوات التكنولوجيا و المعلومات و الاتصالات، و معها تغير بيئة الاعمال وتأثيرات العولمة و المنافسة في ظل تطور اقتصاد القرن الواحد و العشرين.

ضمن هذا السياق، نقدم هذا البحث حول الادارة الالكترونية و الذي قسمناه الى محورين، تناولنا في الحور الأول ماهية الإدارة الالكترونية، حيث تضمن تعريفها، تمييزها عن المفاهيم المشابهة لها، أهميتها و عناصرها، أما المحور الثاني فجاء تحت عنوان التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية، و الذي تضمن العناصر التالية: أسباب التحول الى الإدارة الالكترونية، أهداف هذا التحول معوقات التحول او في الأخير ختمناه بنموذجا للإدارة الالكترونية و الذي كان بمثابة أثر الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام و الذي تمحور حول القرار الإداري الالكتروني و العقد الإداري الالكتروني.

فنأمل أن نكون قد وفقنا في مسعانا هذا و أن يؤدي بحثنا الغاية التي أعد من أجلها و أن ينتفع به المهتم و القارئ.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

ينطلق تعريف الإدارة الالكترونية من خلال ما عرضته الأدبيات الحديثة في الإدارة ذات الصلة بتطور التقنيات الالكترونية في الإدارة اذ يعد تناول مفهوم الإدارة الالكترونية مدخلا مهما لتعريفها وفق المفاهيم المرادفة لها، لذلك بذلت جهود كبيرة لتطويرها اذ يعد نشر مصطلح الإدارة الالكترونية الى قدرة

الحكومة على تحسين الخدمات باستعمال تكنولوجيا غالبا ما تكون الانترنت.

إن إعطاء تعريف شامل و جامع للإدارة الإلكترونية لا يقل أهمية عن أهمية الإدارة الإلكترونية في حد ذاتها، هذه الأخيرة التي أصبحت ضرورة حتمية تحل تدريجيا محل الغدرة التقليدية نظرا لأهميتها بالنسبة للإدارة و المتعامل معها على حد سواء.

و لقد حاول البعض تعريف الإدارة الإلكترونية من خلال ابراز الجانب الوظيفي لها و أهميتها، و سنحاول استخلاص أهم الخصائص التي تتميز بها بعد عرض مختلف التعاريف التي قيلت بشأنها، ثم تمييزها عن المفاهيم المشابهة لها .

المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية وسيلة لرفع أداء و كفاءة العمل الإداري فهي نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات و استخدامها في الإدارة.

و يقصد بالإدارة الإلكترونية الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات و تقديم الخدمات للمواطنين و قطاع الأعمال بسرعة عالية و تكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب و شبكات الانترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة¹.

كما تعتبر منظومة متكاملة الكترونية تعتمد على تقنيات الاتصالات و المعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي الى أعمال تنفذ بواسطة تقنيات رقمية حديثة².

كما عرفها الأستاذ سعد غالب ياسين، على أنها وظيفة انجاز الاعمال باستخدام النظم و الوسائل الالكترونية، لذلك تعتبر

وظيفة الإدارة الكترونية عملية ديناميكية مستمرة لتحسين انجاز الأعمال من خلال استخدام شبكات الاتصالات و في مقدمتها شبكة الانترنت³.

يعرف البنك الدولي الإدارة الالكترونية بانها: مصطلح حديث يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل زيادة كفاءة و فعالية و شفافية و مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات الى المواطن و مجتمع الأعمال و تمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد و إعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية و القرارات المتعلقة بها و التي تؤثر على مختلف نواحي الحياة⁴.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد عرفها بانها: حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتقدم للمواطنين و قطاع الأعمال الفرصة للتعامل و التواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل: الهواتف، الفاكس، البطاقات الذكية، الاكشاك، البريد الالكتروني و الانترنت، و هي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة و القوانين و التنظيم و وضع اطار لتحسين و تنسيق طرق إيصال الخدمات و تحقيق التكامل بين الإجراءات.

و هناك تعريف آخر للإدارة الالكترونية، حيث تعتبر الانتقال من انتاج و تقديم الخدمة العمومية من شكلها الروتيني الى استخدام و سائل الكترونية مع الإشارة الى أن الإدارة الالكترونية لا تعني قيام الإدارة بجميع أعمالها عبر شبكة المعلومات بل الأمر قاصر على الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية مثل دفع الضرائب، استخراج شهادات الميلاد و

غيرها من الأنشطة التي ترفع مستوى الخدمة الحكومية و تسهيل
الحصوص عليها⁵.

و من خلال التعارف السابقة يمكن أن نعرف الإدارة
الالكترونية على أنها استخدام شبكة الانترنت و شبكات الاعمال
في انجاز وظائف الإدارة لتحقيق أهدافها و انجاز الاعمال
باستخدام وسائل و أنظمة الكترونية.

و من جملة هذه التعاريف، يمكن استخلاص الخصائص التالية
التي تتميز بها الإدارة الالكترونية:

1-تعمل على تسهيل معاملات الأفراد و إنجازها بقدر عال من
الكفاءة و كذا تخفيف العبء عنهم و عناء الانتقال بين الولايات و
الإدارات.

2-تحقق كفاءة و شفافية و تبادل المعلومات و صحتها بين
الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية التابعة لها، كما تعزز
قدرة المواطنين في الوصول الى معلومات و استخدامها.

3-تعد العصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت
تواجه مسيرة حياتها اليومية أزمات فائقة في ظل اداراتها
التقليدية⁶.

4- الإدارة الالكترونية إدارة مرنة بفعل إمكاناتها و تقنياتها
تستجيب بسرعة للأحداث متعددة حدود الزمان و المكان و
صعوبة الاتصال مما يتعين على الإدارة تقديم الكثير من الخدمات
التي لم تكن متاحة أبدا بفعل العوائق في ظل الإدارة التقليدية⁷.

5-في ظل الإدارة الالكترونية يحتاج انجازها الى وقت طويل
ليس إنجازها فحسب بل نسخها أكثر من نسخة و حفظها و

ارسالها الى الجهة المعنية ثم انتظار عودتها و إمكانية تكرار ذلك في حال وقوع خطأ و ربما بدأ مشوار جديد في حال ضياع تلك الأوراق، فضلا على قد أن يكون هذا بفعل فاعل في حال أوراق مهمة التي قد تختفي بتوصية ممن قد يضر وجودها بمصالحهم⁸.

6-في ظل الإدارة الالكترونية تصبح المراسلات و الرد عليها أمرا ميسورا و سريعا بفعل وجود البريد الالكتروني، الرسائل الصوتية بدلا من نظام البريد الوارد و الصادر الذي يقيد و يحد كثيرا من سرعة المعاملات و إنجازها.

المطلب الثاني: تمييز الإدارة الالكترونية عن مفاهيم مشابهة لها
بالرغم من تميز الإدارة الالكترونية بالخصائص التي سبق ذكرها ، إلا أنها قد تقترب من بعض المفاهيم المشابهة لها كالادارة التقليدية و الحكومة الالكترونية.

● الفرق بين الإدارة الالكترونية و الإدارة التقليدية:

يعرف الأستاذ فؤاد العطار الإدارة بأنها تنظيم و تنسيق و رقابة بين مجموعة من الأفراد في المنظمة لاتمام عمل معين بقصد تحقيق هدف معين⁹.

حيث يركز الأستاذ على الجانب الرقابي في مدى نجاعة الموظفين في الجهاز الإداري على انجاز المهام الموكلة اليهم و التنسيق بين الوظائف المنوطة بهم، وعليه فالبحث عن الفرق بينهما ليس أمرا عصبيا، إذ يمكن الوقوف عند أهم نقاط الاختلاف و الفوارق بينهما كما يلي¹⁰.

-الحفظ: المعاملات الورقية في الإدارة التقليدية تكون عرضة للتلف مع مرور الوقت على خلاف الملف الالكتروني الذي يحتفظ به في مأمن في موقع نخصص له في شبكة الانترنت لجهة الإدارة المتواجد على مستواها.

-الضياع: كثيرا ما يتورط الموظفون في الإدارة التقليدية في ضياع ملفات متعاملين بين ملفات أخرى خاصة و ان كان الملف يتضمن وثائق مهمة و بالغة الأهمية مما ينعكس بالحق الضرر بصاحب الملف أو جهة الإدارة، و هذا الأمر لا يوجد اطلاقا في الإدارة الالكترونية و لا سبيل لفقدان أي بيان أو مستند أو ملف تم حفظه على شبكة الانترنت الا نادرا.

-الاسترجاع: يصعب الحصول على معلومة من ملف ورقي في الإدارة التقليدية نظرا لتكدس الملفات و كثرتها و الانتقال الى الأرشفة و البحث عن ملف تائه بين آلاف الملفات، في حين أن هذا لا يكلف الباحث في شبكة الانترنت أكثر من الضغط على زر البحث في لوحة المفاتيح المخصصة.

-التكاليف: تتحمل الادارة التقليدية الكثير من النفقات لحفظ الملفات الورقية وصيانة الأرشفة الذي تحفظ فيه الأوراق و المستندات، يحدث هذا في الوقت الذي لا يكلف الأمر فيه ثمن التخزين على الشبكات في ظل الإدارة الالكترونية دون عناء صيانة مكاتب الأرشفة و الحفظ فيها و تكبد خسائر و نفقات.

-المكان و الحماية: يعد حفظ الملفات الورقية مشكلا يواجه الإدارة التقليدية في توفير مخازن لها فضلا عن وضع عمال لادارة المخازن، فقد يؤدي تواجدهم بالمخازن الى التلاعب بالملفات بالحذف أو الإضافة أو اتلافها، في حين الإدارة الالكترونية تتسع شبكاتها للملايين بل المليارات الملفات مع تأمينها ببرامج حماية و عدم تمكن احد من الدخول اليها و العبث بها.

● الفرق بين الإدارة الالكترونية و الحكومة الالكترونية:

تعرف الحكومة الالكترونية على انها استخدام الحكومة لشبكة الانترنت في إيصال الخدمات و المعلومات الى المستخدمين¹¹ .

أن المتتبع للخلاف النظري الاصطلاحي للمفهومين و الذي أثار جدلا بين المصطلحين، تبين أن لدى بعضهم الحكومة الالكترونية جزء من تطبيقات الادارة الالكترونية، و أن تعبير الإدارة الالكترونية أكثر اتساعا من تعبير الحكومة الالكترونية و أن الإدارة الالكترونية مظلة كبيرة تدخل تحتها تطبيقات مختلفة منها التجارة الالكترونية، الأعمال الالكترونية، الحكومة الإلكترونية، و حسب وجهة نظرهم أن الادارة الالكترونية هي الأصل الذي تتفرع منه باقي التعريفات، و حجة هؤلاء أن لا حكومة من دون إدارة، و عليه فلا حكومة الكترونية من دون إدارة الكترونية¹².

و عليه و من عدم وجود تعريف موحد و متفق عليه للمصطلحين أو تغليب أحد التسميتين، الا ان لا اختلاف في ان الهدف الأساسي لهما هو التحسين المستمر لعمليات التفاعل بين الحكومة، قطاع الأعمال والمواطن من أجل تحقيق رقي اقتصادي، سياسي، و اجتماعي للمجتمع¹¹.

المبحث الثاني: أهمية الإدارة الالكترونية وعناصرها

تتجسد أهمية الإدارة الالكترونية في القدرة على مواكبة التطور النوعي والكمي في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته لثورة المعلوماتية المستمرة. فالإدارة الالكترونية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات العصر الذي يختصر العولمة العولمة

والفضاء الرقمي وثروة الانترنت ، وجاء هذه الاستجابة نتيجة لمجموعة من الخصائص المتميزة التي تتسم بها الإدارة الالكترونية.

المطلب الأول: : أهمية الإدارة الالكترونية

للإدارة الالكترونية أهمية بالغة تتجلى في:

-التحسين من فاعلية الأداء و اتخاذ القرارات من خلال اتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها و تسهيل عملية الحصول عليها بتواجدها على الشبكة وبأقل جهد.

-المرونة في عمل الموظف من حيث سهولة الدخول للشبكة في أي وقت و من أي مكان.

-سهولة و سرعة وصول المعاملات و التعليمات الإدارية للموظفين و الزبائن.

-الغاء عملية تكديس الأوراق و سهولة العمليات الإدارية و تحقيق مركزية المعلومة .

-السعي الى تقليص الحاجة الى التنقل و السفر عبر الولايات .

-السعي الى تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات و تفادي المحسوبية والمحابة.

-التقليل من الأخطاء المهنية التي يرتكبها الموظفون أثناء معالجة الملفات.

-السمو بالعمل الإداري و التنظيمي حيث يعتبر التخلف الإداري أهم سبب لتراجع الدول و تخلفها.

-تساهم الإدارة الالكترونية في زيادة القدرة التنافسية لدى الشركات والمؤسسات من خلال وقوفها المستمر على احتياجات

الأسواق و معرفة رغبات المستهلكين و اشباعها مما يضع الشركة على مضمار المنافسة و الخيار الأول للعملاء والمستفيدين من خدماتها أو منتجاتها.

-الدقة و الموضوعية في انجاز المعاملات الإدارية و اختصار وقت إنجازها وكذا تسهيل إجراءات الاتصال بين الدوائر و المؤسسات من داخل و خارج مكان المؤسسة¹².

المطلب الثاني: عناصر الإدارة الالكترونية

تتكون الإدارة الالكترونية من ثلاثة عناصر أساسية و هي:

1-البرامج: تمثل الشق الذهني من نظم و شبكات الحاسوب، و هي تتنوع على فئتين رئيسيتين هما: رامج تطبيقات عامة و أخرى خاصة، حيث تضم برامج التطبيقات العامة مستعرضات الويب، برامج البريد الالكتروني، رسوم الحاسوب، جداول الكترونية، بيانات، نظام التشغيل ... غالبا ما تحمل على معظم الأجهزة ، برامج التطبيقات الخاصة فتتنوع بتنوع طبيعتها المتباينة مثل البرامج المحاسبية، البرامج المالية ، برامج التخطيط، برامج إدارة المشروعات وغيرها و هي لا تحمل على الجهاز في شركات البيع لأي مستخدم بل تتواجد بناء على طلب الجهة الإدارية أو المستخدم الذي يحتاج إليها في إدارة اعماله¹³.

2-الحاسوب: يستوجب على الإدارة قبل البدء في عملية تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى مؤسساتها أن تتأكد من أنها

تتوافر على القدرة المالية لتوفير العدد المطلوب من الحواسيب اللازمة مع مراعاة مواصفاتها حسب العمل الإداري المتطلب من حيث سعة التخزين، حجم الشاشة، و سرعتها و حتى ملاحقتها كالطابعات المتنوعة بتنوع احجامها و مواصفاتها و التي لا يمكن حصرها و نذكر على سبيل المثال: الأقراص المدمجة، أجهزة التصوير، أجهزة البصمة...¹⁴

3-شبكة الانترنت: يعد اهم عنصر من الناحية الفنية اذ بدونه لا وجود للإدارة الالكترونية حيث يشمل الشبكات بمختلف أنواعها، كالأنترنيت Internit، الانترانت Intranet، الاكسترنانت Extranet، التي تمثل الشبكات القيمة للمنظمة و لادارتها الالكترونية¹⁵.

4-العنصر البشري: يشكل حجر زاوية في الإدارة الالكترونية و يعتمد عليه بالدرجة الأولى في تحقيق أهداف كل المؤسسات و الإدارات و أولها تحقيق المصلحة العامة، و يتمثل هذا العنصر في الموظفين العموميين العاملين باسمها مستخدمين امتيازاتها و سلطاتها، و بقدر ما تكون كفاءة هؤلاء الموظفين بقدر ما يكون نجاح الإدارة و فاعليتها¹⁶.

حيث يتمتع الموظفون بخصائص ولها المؤهلات والخبرات العلمية في مجال تقنية المعلومات، فلا يجب أن يكون ملما بعلوم الاعلام الالي فحسب بل لا بد من أن يكون متخصصا فيها، فالتخصص الدقيق في مجال الاعلام الالي شرط مهم يجب أن يدرج ضمن الشروط المحددة لتولي الوظيفة العامة عامة و الوظائف الالكترونية خاصة.

المبحث الثاني: التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية

إن التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية حتمية تفرضها التطورات العالمية والتقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة

برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، ففكرة مشاركة المعلومات وتوظيفها من أهم محددات لأي منظمة أو مؤسسة عمومية كانت أو خاصة، بالإضافة الى عامل الزمن الذي يعتبر أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات، وذلك لتحقيق السبق في الانجار . هذا كله دعى إلى ضرورة التطور الإداري نحو الإدارة الالكترونية: وقد تبنت أغلب المؤسسات و الحكومات هذا الاتجاه وأصبح من أهم المعايير التي تقاس بها تميز وتقدم المؤسسات و الأمم في هذا القرن. وبالتالي سعت إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها بالرغم من المعوقات والصعوبات التي واجهتها من أجل تحقيق ذلك. وهذا ما خصصناه بالدراسة في هذا المبحث مع إعطاء نموذجاً عنها.

المطلب الأول: دوافع و فوائد التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية

إن التحول الى الإدارة الالكترونية حتمية فرضتها التغيرات العالمية، ففكرة توظيف المعلومات أصبحت محدد لنجاح أي مؤسسة، و يمكن تلخيص دوافع و أسباب التحول الى الإدارة الالكترونية فيما يلي:

- 1-تعقيد الإجراءات الإدارية و زيادة تكاليفها و الرغبة في توحيد البيانات على مستوى المؤسسات¹⁶.
- 2-التوجه نحو استخدام التطور التكنولوجي و الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- 3-عامل الزمن، حيث تسعى الإدارات الى كسب سباق السرعة من خلال الاستفادة من هذه التطبيقات للقضاء على الروتين و المعاملات اليدوية و بطء حركتها و اتخاذ قراراتها و تعميمها بالسرعة المطلوبة و في الوقت الملائم¹⁷.

4-الحوار و التواصل مع المجتمعات الأخرى على نحو اجتماعي و انشاء أواصر الصداقة مع الشعوب الأخرى، دفعت الكثير من الجهات الإدارية الى تعميم هذه التطبيقات.

أما بالنسبة لفوائد التحول للإدارة الالكترونية يمكن نوجزها في مايلي:

1-السرعة في إنجاز الأعمال و المساعدة في اتخاذ القرارات و خفض تكاليف العمل الإداري و كذا رفع أداء الإنجاز و تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي و الزمني و معالجة البيروقراطية¹⁸.

2-تبسيط الإجراءات و تقليل كلفتها و إعطاء خدمة أكثر جودة مع اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية و التي تنعكس بالدقة و الموضوعية في إنجازها¹⁹.

3-التقليل من استخدام الأوراق و ما يترتب عنها من معالجة مشكلة حفظها وتوثيقها.

4-استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد في حين قدرة الإدارة التقليدية في دراسة الملفات و المعاملات تبقى محدودة و تضطرهم في الكثير من الأحيان الى الانتظار في صفوف طويلة.

5-تخفف العبء عن المواطنين من حيث توفير الجهد و الوقت و المال باعتبارها عوامل مهمة تتحكم في نمط الخدمات التي تقدمها المؤسسات، بالإضافة الى استمراريتها على مدار 24 ساعة في اليوم و جميع أيام الأسبوع.

6-توفير الخدمات العامة خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة كالمكفوفين والمعوقين ببسر و بسهولة و تجنب مشقة التنقل و الحركة.

7-توفر خدمات أفضل و أسرع في وقت أقل مع تحقيق المساواة في التعامل وبنفس القدر و السرعة و القيمة.

المطلب الثاني: معوقات التحول الى أسلوب الإدارة الإلكترونية

تتصف الإدارات العمومية بانها تقدم عددا هائلا من الخدمات للمواطنين كالصحة و النقل و الأمن، فان استخدام الإدارة الالكترونية لا يتماشى مع هذا النوع من الخدمات، و عليه فان عدم تحقيق مشروع الإدارة الالكترونية لغاياتها المحددة، يرجع الى عدة معوقات ، و التي تتمثل فيما يلي:

• معوقات قانونية أو تشريعية

تتمثل هذه العقبة في محدودية النصوص التشريعية المتخصصة في هذا المجال خاصة في الجزائر على غرار ما قامت به العديد من الدول، فالنقص التشريعي الكبير يؤدي الى طرح العديد من الإشكالات المتعلقة خاصة بتداول المعلومة وحفظها ومكان حفظها خاصة الشخصية منها كالاسم واللقب، الإقامة والى غاية يومنا هذا لا توجد نصوص تعالج ما يتعلق بحفظ المعلومات عن طريق التكنولوجيا الحديثة.

يمكن ان نوجز المعوقات القانونية في مشكل واحد وهو غياب اطار قانوني للتحقق من الهوية عن بعد، هو ما يقف حجر عثرة في طريق إتمام المعاملات عبر الشبكات إضافة الى السداد الالكتروني المعتمد في الدول المتقدمة بصفة أساسية على بطاقة الائتمان في حدود ضيقة نظرا للمخاوف من استعمال هذه البطاقات عبر الشبكات.

و كآلية لتجاوز العقبتين، يمكن مواجهة المشكل الأول بسن تشريع قانوني للتوقيع الالكتروني لحماية التعاملات الالكترونية أما المعوق الثاني يمكن تجاوزه بتصميم اطار عمل بسيط و

متنوع الخيارات يسمح بتحديد أساليب الدفع بما يتماشى و أسلوب حياة الأفراد و يلبي احتياجاتهم²⁰.

• المعوقات الإدارية

تواجه الإدارة في رحلة تحركها من الأسلوب التقليدي الى الأسلوب الالكتروني بعض المشاكل ذات الطابع الإداري ، نوجزها فيما يلي²¹:

1-عجز الإدارة على التخطيط و التنسيق لإنجاز المشروع سواء من حيث الوقت لبدء التنفيذ أو الظروف، كلها عوامل تنعكس بتأجيل إنجازها و انتظار الجو المناسب لذلك.

2-اللامبالاة في متابعة خطوات مشروع التحول و مراقبته تحسبا لطارئ أو حاجة تلزم وقت تنفيذ المشروع، فالاستهانة من طرف الإدارة العليا يعد معوقا تطبيقيا له، في حين المراقبة و التوجيه يشعر الموظفون بأهمية الامر و يحظى بدعم لازم لإنجاحه²².

3-غياب التنسيق بين الجهات السابقة المطبقة للإدارة الالكترونية و الجهات الجديدة المطبقة لها لتجنب العوائق التي صادفتها الجهات السابقة في التطبيق والا سيطبق المشروع من أوله و بالتالي مواجهة نفس المشاكل السابقة، فالأجدر أن تبدأ من حيث انتهت التجارب السابقة و ما وصل اليه السابقون .

4-غزو المفهوم التقليدي البيروقراطي للعمل الإداري في المؤسسات و عدم القدرة على تجاوزه.

5- عدم اقتناع المؤسسات بضرورة تطبيق الإدارة الالكترونية و أهميتها.

6-الاختلاف في النظم الإدارية داخل الجهة الواحدة، يعرقل التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية بكل انسيابي.

-المعوقات المالية أو المادية

يتطلب مشروع الإدارة الالكترونية موارد مالية كبيرة لإنجاز عمليات واسعة كالخطيط، الاستثمار، التنسيق و بناء بنية تحتية و تطوير إدارة النظم المعلوماتية لتحقيق مشروع متقن التصميم²³.

- معوقات بشرية:

يعد العنصر البشري عاملا مهما في نجاح المشروع، حيث يرى الباحث LONG أن 10% من المشاريع المعلوماتية الفاشلة مردها لأسباب فنية وأن 90% يعود لأسباب إدارية و إنسانية، و من بين العقبات البشرية التي تواجه و تعترض الإدارة الالكترونية خاصة في الجزائر، مشكل الأمية حيث احتلت الجزائر مرتبة 132 من مجموع 182 دولة في مؤشر راس المال البشري حول قابلية الدول للإدارة الالكترونية حسب الأمم المتحدة، إضافة الى انعدام الوعي بأهمية التكنولوجيا و كذا عائق اللغة في بعض الأحيان و تدني المستوى المعيشي للمواطنين إضافة الى تدهور قدرتهم الشرائية زد على هذا نقص الكفاءات البشرية المستخدمة للتقنيات مما يزيد الحاجة الى التدريب²⁴.

المبحث الثاني: نموذج عن الإدارة الالكترونية

تنقسم الأعمال الإدارية الى نوعين، منها ما هو صادر بإرادة منفردة كالقرارات الإدارية و منها ما هو صادر بإرادتين كالعقود الإدارية.

و عليه، فكلا من القرار الإداري و العقد الإداري وسيلتان قانونيتان لازمتان لقيام الإدارة بنشاطها، و في سبيل تحقيق المصلحة العامة و مواكبة التطورات التكنولوجية، لابد على الإدارات من البدء في اصدار قرارات إدارية و عقود إدارية لتسهيل عملها بمساعدة التقنية الالكترونية الحديثة .

المطلب الأول: القرار الإداري الالكتروني

لقد عرف الدكتور سليمان محمد الطماوي القرار بانه: افصاح الإدارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القانون و

اللوائح و ذلك بقصد احداث مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكنا و جائزا و كان الباعث عليه ابتغاء المصلحة العامة²⁵.

كما عرفه الدكتور محمد الصغير بعلي بأنه عمل قانوني انفرادي صادر عن مرفق عام و الذي من شأنه احداث أثر قانوني تحقيقا للمصلحة العامة²⁶.

و قد عرفه القضاء المصري في حكم صادر له عن محكمة القضاء الإدارية المصرية بتاريخ 19 مارس 1947 و التي جاء فيها: " ان الأمر أو القرار الإداري، هو كل افصاح من جانب الإدارة العامة يصدر صراحة أو ضمنا من إدارة هذه المصلحة في أثناء قيامها بأداء وظائفها المقررة لها قانونا، في حدود المجال الإداري..."²⁷.

و عليه يمكن تعريف القرار الإداري الالكتروني بأنه: تلقي الإدارة العامة الطلب الالكتروني على موقعها الالكتروني و افصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار و التوقيع عليه الكترونيا و اعلان صاحب الشأن على بريده الالكتروني بما لها من سلطة بمقتضى القوانين و اللوائح و ذاك بقصد احداث أثر قانوني معين يكون جائزا و ممكنا قانونا ابتغاء تحقيق المصلحة العامة²⁸.

-أركان القرار الإداري الالكتروني:

تقتضي مشروعية القرار الإداري بناءه على أركان صحيحة قانونا و الا كان غير مشروع، خاصة و أنه يصدر بسرعة و ببسر، حيث أن أركانه لا تختلف عن أركان القرار الإداري العادي، إلا أنه يتميز عنه بالميزة الالكترونية، حيث تنقسم أركانه الى نوعين: داخلية و خارجية.

بالنسبة للأركان الخارجية للقرار الإداري الالكتروني تتمثل في:

1- ركن الاختصاص ويقصد به وفقا للمعنى الخاص القدرة قانونا على مباشرة عمل إداري معين، أما المعنى العام فيقصد به

القواعد التي تحدد الأشخاص أو الهيئات التي تملك ابرام التصرفات العامة²⁹، و حتى يكون القرار مشروعاً يجب أن يصدر عن موظف يملك سلطة إصداره و الا يكون مشيباً بعبث عدم الاختصاص و هذا يظهر من خلال أربعة عناصر³⁰:

-العنصر الشخصي: أن يصدر من الشخص أو الجهة المحددة قانوناً، فبالنسبة للقرار الإداري الالكتروني، فالمصدر هو الشخص الذي يزود باسم المستخدم username و الكلمة السرية، حيث يسمح له الدخول للنظام الالكتروني ومن خلاله يصدر القرار الإداري الالكتروني و لا يسمح لغيره بإصداره.

-العنصر الموضوعي: كل جهة إدارية تقوم بإصدار نماذج الكترونية خاصة بها حيث يكون لكل موضوع معين مرجع معين يملك سلطة إصداره و يمكن لجهة الاختصاص الموضوعي الحصول على نموذج الكتروني وفق رقم أو شيفرة معينة ويحتوى كل نموذج على حقول مرئية سلفاً يكون لكل حقل موضوع معين و لا تظهر الا على شاشة جهاز من يملك صلاحية قانونية و فنية فيها فيحق له وحده اصدار قرار يخص موضوعات من اختصاصه.

-العنصر الزمني: يتحدد للموظف المختص بإصدار القرار الإداري تاريخ و فترة معينة لذلك تنتهي بانتهاء المدة و هو تاريخ تعيينه في الوظيفة العامة أو ترقيته أو نقله و ينتهي الاختصاص عند تاريخ معين قد يكون بالتقاعد، النقل، الاستقالة الفصل³¹.

و تطبيق هذا على القرار الإداري الالكتروني صعب معرفة ذلك، حيث يربط النموذج الكترونياً بمدة معينة خلال بقاء رجل الإدارة المخول نظاماً في منصبه فيتم اعداد نموذج و تشغيله له خلال فترة محددة و تنتهي الصلاحية بانتهائها.

-العنصر المكاني: نعني به تحديد النطاق الإقليمي لاختصاص رجل الإدارة³¹ وتطبيق هذا على القرار الإداري الإلكتروني يكون لكل إدارة عامة نموذجاً إلكترونياً معين يقع ضمن مكان محدد برمز أو بشيفرة مخصصة استخدامها ضمن المكان المحدد له، فلا يحق لجهة أخرى التعدي على النطاق الجغرافي المحدد لها، فضلاً على أن الحاسوب المعد مكانياً للنموذج سيرفض الاستجابة للجهة المتعدية.

2- ركن الشكل و الإجراءات وهو عبارة عن المظهر الخارجي للقرار و غالباً ما يكون الكتابة أما الإجراءات فهي الخطوات و مراحل اعدادة و حتى صدوره فيتوجب على الإدارة احترام القواعد الشكلية و الإجرائية في القرار الإداري الإلكتروني مثله مثل القرار الإداري العادي، و وفقاً لما هو مستقر عليه فانه ينبغي صدور القرار مكتوباً متى اشترط المشرع الكتابة و يطبق ذلك على القرار الإداري الإلكتروني له مكاناً في رحاب الواقع الإلكتروني و تبقى الإدارة ملزمة بإصدار قرارها مكتوباً بالاستعانة بالكتابة الإلكترونية التي تخرج القرار من صورة مستند إلكتروني بدلاً من مستند ورقي، و متى غاب القيد التشريعي فلا مانع من اصدار قراراتها شفاهة و هو ما يتحقق بالقرار الإداري المسموع أو المرئي فهي قرارات صحيحة مادام القانون لم يشترط شكلاً معيناً، و حتى بالنسبة للإجراءات و الواقع اليوم يدل على لجوئها للمناقصات، المسابقات، الإعلانات.... إلكترونياً و لا مانع من قيام الإدارة بسماع أقوال الموظف بالهاتف أو برامج محادثة صوتية أو مرئية عبر الانترنت³².

أما بالنسبة للأركان الداخلية للقرار الإداري الإلكتروني تتمثل في:

1- ركن المحل ويتمثل في موضوعه، مادته، جوهره، يقصد به الأثر القانوني الذي يحدثه سواء كان فرديا أو جماعيا، و في ضوء الأخذ بالنظام الالكتروني و تحقيق أثره ، تربط شبكة الحكومة الالكترونية بشبكة معلومات دولية حتى تمكنها من التواصل مع الإدارات و الجهات داخل الدولية و خارجها لتسهيل الحصول على المعلومات المطلوبة ببسر و دون مشقة³³.

2- ركن السبب: يقصد به الحالة الواقعية أو القانونية التي تخول صاحبه صلاحية التدخل لإصدار القرار الإداري المناسب لمجابهة هذه الحالة، و ليكون السبب صحيحا ينبغي توافر شرطي المشروعية و أن يكون قائما و موجودا حتى تاريخ اتخاذه³⁴.

لتطبيق الشرط الأول الكترونيا، تستند الإدارة الى سبب صحيح محمد قانونا لإدراجه مسبقا في الحقل الخاص بالنموذج الالكتروني للقرار الإداري، و عليه يتعين على الإدارة ادراج السند القانوني في الحق المخصص لبيان الشروط المطلوبة كالترقية مثلا و التأكد من صحتها و سلامتها لإضفاء المشروعية عليها برقم سري أو بشيفرة يزود بها مصدر القرار، أما الشرط الثاني فيكون على جهة الإدارة ادراج وقائق قانونية و واقعية ضمن الحقل الالكتروني الخاص في النموذج الالكتروني للقرار الإداري مثله مثل الشرط الأول³⁵.

3- ركن الغاية: و هي النتيجة التي تهدف الإدارة الى تحقيقها و غالبا ما تكون تستهدف تحقيق المصلحة العامة، و تطبيق هذا على القرار الإداري الالكتروني فالغرض من تطبيق نظام الإدارة الالكترونية من قبل الإدارة أن تحقق لها الزيادة في كفاءتها، لتصير أكثر قدرة على التعامل مع المعلومات و أكثر قدرة على

تحسين العلاقات بينها و بين المتعاملين معها بسرعة و بأقل تكلفة بالإضافة الى أنه يحقق شفافية أعلى في أعمال الإدارة³⁶.

نفاذ القرار الإداري الالكتروني:

تنحصر وسائل العلم بالقرار الإداري في النشر والإعلان إضافة الى العلم اليقيني، غير أنه في ظل تطبيق نظام الإدارة الالكترونية يدعي الأمر إعادة النظر في هذه الوسائل.

1-النشر و الإعلان:

يعتبر النشر وسيلة لعلم القرارات التنظيمية، و الأصل أن يترك للإدارة اختيار وسيلة نشر قراراتها مالم يلزمها المشرع بوسيلة معينة، فبالنسبة للقرار الإداري الالكتروني فتكون وسائل العلم به اما بوسيلة النشر الالكتروني أو الإعلان الالكتروني لصاحب القرار على موقعه الالكتروني أو بريده الالكتروني، إلا أنه ينبغي إضافة الى هذا الاعتماد على الوسائل التقليدية نظرا لضعف الوعي الالكتروني و عدم الدراية الكافية و التعامل الالكتروني مع الإدارات و هذا كله من كله من أجل تقادي احتياجات متعلقة بالعلم بالقرارات الإدارية³⁷.

وإذا كان الأمر سهلا بالنسبة للقرارات التنظيمية لأن نشرها يكون عبر وسائل الاعلام كاف لسريانها في حق ذوي الشأن على خلاف القرارات الفردية فلا بد من وضع ضوابط محددة تساعد على إعلانها الكترونيا للأفراد كإقرارهم عند تقديم طلبات من خلال الانترنت برغبتهم في تلقي الرد الكترونيا عبر الانترنت³⁸.

2-العلم اليقيني:

يضيف القضاء الإداري الى الوسيلتين السابقتين العلم اليقيني، و معناه علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا نافيا للجهالة، و في

ظل استخدام الوسائل التكنولوجية التي يتم عبرها اعلان صاحب الشأن بالقرار الإداري الالكتروني بواسطة البريد الالكتروني المتمتع بسرية الاطلاع عليه، فانه يضيق المجال أمام الأخذ بهذه الوسيلة³⁹.

المطلب الثاني: العقد الإداري الالكتروني:

لقد لاقت الإدارة الالكترونية ترحيبا كبيرا وتجاوزا عظيما في اطار العقود الإدارية التي تبرمها الإدارة مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية داخل الوطن أو خارجه قصد تلبية حاجاتها العامة باستخدام أساليب القانون العام، و قد شهدت العقود الالكترونية اقبالا كبيرا في السنوات الأخيرة حتى صارت تمثل نسبة كبيرة من المعاملات الدولية.

-تعريف العقد الالكتروني:

عرفه الفقه الأمريكي بانه ذلك العقد الذي ينطوي على تبادل الرسائل بين البائع و المشتري و التي تكون قائمة على صيغ معدة سلفا و معالجة الكترونيا تنشئ التزامات تعاقدية⁴⁰.

كما قد عرفتة المادة الثانية من التوجيه الأوروبي الصادر في 20 مايو 1997 المتعلق بحماية المستهلك في العقود المبرمة بواسطة الاتصالات الالكترونية عن بعد أنها: أية وسيلة تستخدم في التعاقد ما بين المورد و المستهلك بدون التواجد المادي المتزامن لها و ذلك حتى إتمام التعاقد بين الأطراف⁴¹.

وعرفه الدكتور صالح المنزلاوي بأنه اتفاق يتلاقى فيه الايجاب بالقبول على شبكة دولية للاتصال عن بعد و ذلك بوسيلة مسموعة مرئية بفضل التفاعل بين الموجب و القابل⁴².

و يجب أن تتوفر في العقد الالكتروني مجموعة من الخصائص تتمثل في⁴³:

1-تتوافر فيه خصائص العقد الإداري العادي (أحد أطرافه شخص قانون عام، أن يتصل العقد بنشاط المرفق العام، أن يتضمن شرطاً غير مألوفاً).

2-من حيث الأبرام: يبرم بين حاضرين زمنياً و غائبين مكانياً⁴⁴.

3-من حيث الإثبات: عن طريق محررات الكترونية على خلاف العقود الإدارية التي تثبت بوسائل الإثبات المادية كالأوراق و المستندات التقليدية.

4-من حيث التنفيذ: ينفذ عن طريق الانترنت في حال إمكانية التسليم المعنوي للمنتجات مثل نتائج الأبحاث العلمية، كما يمكن الوفاء بالثمن أو المقابل المالي عن طريق البطاقات البنكية .

5-من حيث الطابع الدولي: يبرم بالطريقة الالكترونية عن طريق الانترنت تربط مختلف دول العالم.

6-يتضمن مبادئ حماية المنافسة: لقيام منافسة حقيقة في اختيار أفضل المترشحين للتعاقد مع الإدارة فلا بد من احترام مجموعة مبادئ أساسية أهمها: مبدأ حرية الدخول للمنافسة التعاقدية لمن تتوفر فيه الشروط، مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين للتعاقد، مبدأ الشفافية في اجراء التعاقد، مبدأ السرية و ضمان الحماية القانونية لبيانات المتنافسين.

-أركان العقد الالكتروني:

يقوم العقد الالكتروني على ثلاثة اركان و هي⁴⁵:

1-الرضا: تلاقي الايجاب والقبول من الإدارة والمتعاقد معها والتعبير عن ارادتهما دون اخلال بالنصوص القانونية، بالنسبة للإدارة يكون الرضا صادر عن الجهة المختصة بالتعاقد كما يجب أن يكون سليماً من العيوب كالغلط والاكراه مثلاً كما تتعدد صور التعبير عن إرادة الإدارة فيه فيكون اما بالبريد الالكتروني أو محادثة أو أية وسيلة أخرى.

2-المحل: فهو كل ما يلتزم به المدين سواء كان القيم بعمل أو امتناع عن العمل و يشترط أن يكون موجودا، ممكنا، قابلا للتعيين، و في العقد الإداري الالكتروني يكون معين عن طريق وصف المنتج أو الخدمة على شاشة الكمبيوتر كالكالوج مثلا.

3-السبب: هو الغرض الذي يقصده المتعاقدين و لا يختلف سبب العقد الالكتروني عن العقد التقليدي، حيث أن الأول مجاله لا يضيف جديدا في هذه المسألة طالما أن الإدارة على تعاقد مشروع سواء كان العقد الكترونيا أو غير الكترونيا.

خاتمة:

تعدُّ الإدارة الإلكترونية توجها عالميا جديدا جاء بعد التطور النوعي والسريع للتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، خاصة بعد الانتشار الواسع في نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصا مع مختلف تطبيقات الانترنت وبهذا تصبح الإدارة الإلكترونية نمط إداري جديد ناتج عن التكامل والتوافق بين الفكر الإداري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

استنادا لما سبق فقد تأثرت المنظمات المعاصرة بهذه التحولات والتوجهات الجديدة، ومنه تغيرت هياكلها ومعاملاتها ومعايير أدائها، وعلى غرار دول العالم المتقدم فإنَّ هذا التأثير قد طال العديد من الدول العربية ومن بينها الجزائر، التي شهدت تطورا ملحوظا وحاصلا في مجال الإدارة خصوصا في الانتقال من المفاهيم التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية كمفهوم وتوجه جديد.

مما سبق يتضح لنا أنَّ موضوع الإدارة الإلكترونية لمن بين المواضيع الحديثة والتي تشكل محور البحث على الصعيد النظري وحتى العملي، عدا عن عجلة التطور المتسارعة في كافة

جوانبها، ومن هنا تبرز أهم النتائج المتوصل إليها والتي نوجزها فيما يلي :

- تعتبر الإدارة الإلكترونية المجال الأهم والأحدث والتي تسعى كل دول العالم إلى الاستثمار فيه.

- حتمية التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية خاصة مع التطور الكبير الحاصل في قطاع تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت والتي تحول بفضلها العالم إلى قرية صغيرة متجاوزا بذلك كل الحدود الجغرافية.

- مصطلح الإدارة الإلكترونية من بين المصطلحات والمفاهيم سريعة التغير، نظرا لارتباطها الوثيق في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-إن تبني التطور الحاصل في العالم في الجوانب المعلوماتية والتقدم العلمي والتكنولوجي وكذا العولمة ومنه تبني نظام الإدارة الإلكترونية يجعل هذه الأخيرة تحمل في طياتها بعض الآثار، السلبية والإيجابية.

الهوامش:

1-حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية، دار الرواق للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 39.

2-أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 22.

3-سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 27

4-نبراس محمد جاسم الاحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية، في إدارة المرافق العامة دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2018، ص 15.

- 5- محمد الطعمانة، طارق العلوش، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية، القاهرة، 2004، ص 3.
- 6- محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 42.
- 7- نبراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 34.
- 8- حسين محمد حسن، المرجع السابق، ص 78.
- 9- فؤاد العطار، مبادئ علم الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 7.
- 10- حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 46.
- 11- أحمد فتحي الميث، المرجع السابق، ص 24.
- 12- للمزيد من التفاصيل، أنظر حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 55.
- 13- حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 56.
- 14- محمد أفلاق، رضوان انساعد، الإدارة الالكترونية (مفهوم، متطلبات، تطبيقاتها)، ملتقى دولي حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، ص 7.
- 15- سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص 31.
- 16- حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 69.
- 17- أحمد حسين حسن الجرجري، اسهام عناصر الإدارة الالكترونية في دعم وظائف إدارة الموارد البشرية، دراسة استطلاعية لآراء عينة موظفين من المصارف الأهلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، الموصل، العراق، المجلد الأول، العدد 41، الجزء الأول، 2018، ص 148.
- 18- نبراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 20.
- 19- فداء حامد، الإدارة الالكترونية، أسس النظرية و تطبيقه، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015، ص 86.
- 20- حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 106.

- 21- أحمد فتحي الحيت، المرجع السابق، ص 35.
- 22- محمد خلاق، رضوان أنساعد، المرجع السابق، ص 6.
- 23- نبراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 47.
- 24- حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 187.
- 25- مبروك عبد الله المسفر، المعوقات الإدارية و التطبيقية لاستخدام الحاسوب الالي في الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 99: نقلا عن: حسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 188.
- 26- نبراس محمد جاسم الأحبابي، المرجع السابق، ص 48.
- 27- أحمد فتحي الحيت، المرجع السابق، ص 142.
- 28- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984، ص 70.
- 29- محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص 8.
- 30- بركات أحمد، القرار الإداري، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2018، ص 16.
- 31- نبراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 98.
- 32- بركات أحمد، المرجع السابق، ص 68.
- 33- أشرف محمد حمادة، القرار الإداري الالكتروني، الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة مجلة دورية ربع سنوية علمية محكمة تعنى بالأبحاث الشرطية، مجلد 25، العدد 4 الامارات العربية المتحدة، 2016، ص 66.
- 34- خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري بين النظرية التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1995، ص 123.
- 35- سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص 343.
- 36- لتفاصيل أكثر أنظر محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الالكتروني للقرار الإداري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 93، 94، 95، 96.
- 37- نبراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 108.

- 38- سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص 208.
- 39- أشرف محمد حمامة، المرجع السابق، ص 75.
- 40- نيراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 110.
- 41- للمزيد من التفاصيل حول النشر و الإعلان أنظر: نوفان العقيل العجارمة، ناصر عبد الحليم سلامات، نفاذ القرار الإداري الالكتروني، دراسات علوم الشريعة و القانون، مجلد 40، الملحق الأول، 2013، ص 1027.
- 42- بلقاسم حامدي، إبرام العقد الالكتروني، أطروحة دكتوراه علوم قانونية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2014/2015، ص 27.
- 43- علي جبير عبيد الجنابي، الطبيعة القانونية للعقد الإداري الالكتروني، رسالة ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 59.
- 44- قيدير عبد القادر صالح، إبرام العقد الالكتروني و اثباته، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، مجلد 10، عدد 2008، 37، ص 151.
- 45- بشار خياط، العقد الإداري الالكتروني، مجلة جامعة البعث، مجلد 39، العدد 67، 2017، ص 132.

قائمة المراجع المعتمد عليها:

أولاً/ الكتب:

- 1- أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 2- بركات أحمد، القرار الإداري، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2018.
- 3- حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية، دار الرواق للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

- 4-خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري بين النظرية التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1995.
- 5-سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984
- 6-سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 7-فداء حامد، الإدارة الالكترونية، أسس النظرية و تطبيقه، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015.
- 8-فؤاد العطار، مبادئ علم الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- 9-محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، 2005.
- 10-محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 11-محمد الطعمنة، طارق العلوش، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية، القاهرة، 2004.
- 12-نبراس محمد جاسم الاحبابي، أثر الإدارة الالكترونية، في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2018.

ثانيا/الاطروحات والمذكرات:

- 1-بلقاسم حامدي، ابرام العقد الالكتروني، أطروحة دكتوراه علوم قانونية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2015/2014.

2-محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الالكتروني للقرار الإداري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، القاهرة، 2020.

3-علي جبير عبيد الجنابي، الطبيعة القانونية للعقد الإداري الالكتروني، رسالة ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017

4-مبروك عبد الله المسفر، المعوقات الإدارية و التطبيقية لاستخدام الحاسوب الالي في الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003

ثالثا/المقالات العلمية:

1-أشرف محمد حمادة، القرار الإداري الالكتروني، الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة مجلة دورية ربع سنوية علمية محكمة تعنى بالأبحاث الشرطية، مجلد 25، العدد 4 الامارات العربية المتحدة، 2016.

2-أحمد حسين حسن الجرجري، اسهام عناصر الإدارة الالكترونية في دعم وظائف إدارة الموارد البشرية، دراسة استطلاعية لآراء عينة موظفين من المصارف الأهلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة تكريت ، الموصل، العراق، المجلد الأول، العدد 41، الجزء الأول2018.

3-بشار خياط، العقد الإداري الالكتروني، مجلة جامعة البعث، مجلد 39 العدد 67، 2017.

4-قيدار عبد القادر صالح، ابرام العقد الالكتروني و اثباته، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، مجلد 10 عدد37 ، 2008.

5-نوفان العقيل العجارمة، ناصر عبد الحليم سلامات، نفاذ القرار الإداري الالكتروني، دراسات علوم الشريعة و القانون مجلد 40، الملحق الأول ، الأردن 2013.

رابعاً/المداخلات في الملتقيات الدولية:

1-محمد أفلاق، رضوان انساعد، الإدارة الالكترونية (مفهوم، متطلبات، تطبيقها)، ملتقى دولي حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، الجزائر.